Journal of Social Sciences and Humanities ,
Vol:16 .N°:01. 2026 P 187/207
https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH
ISSN Online: 2602-6961
ISSN Print: 2253-010X

Evaluating the Dividend Distribution Policy in Syrian Private Banks in Light of Corporate Governance

تقييم سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة في ظل حوكمة الشركات: دراسة مقارنة مع التشريع الجزائري

منى خالد فرحات[1]

زياد محمد زنبوعه[2]

1- أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية

mona11.farhat@damascusuniversity.edu.sy

https: //orcid.org/0000-0003-1342-4817

2- أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية

ziad.zanboua@damascusuniversity.edu.sy

https: //orcid.org/0009-0001-5800-4413

طريقة الاستشهاد بهذا البحث:

فرحات م & ،.زنبوعه ز. تقييم سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة في ظل حوكمة الشركات: دراسة مقارنة مع التشريع الجزائري .*مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية* .(01)*16*, استرجع في من-https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/8980.

تاريخ الاستلام: 09- 06 -2025

تاريخ القبول: 30- 03 - 2026

تاريخ النشر: 10 - 06 - 2026

حقوق النشر© 2026 للمؤلف/المؤلفين و جامعة محمد بوضياف المسيلة.

هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي النسبة - غير تجاري الدولية.(CC BY-NC 4.0)

http: //creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها في تخفيض تكلفة الوكالة، وتقييم سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة (التقليدية والإسلامية) خلال الفترة الزمنية (2017-2023). وتم اتباع المنهج الوصفي وتحليل النصوص القانونية الواردة في قانون الشركات في سورية والجزائر، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية: (1) راعت المصارف الخاصة المعاملة المتساوية للمساهمين، ولم تصدر أسهم امتياز، وسمح قانون الشركات السوري إصدار أسهم امتياز، ولم يسمح قانون الشركات الجزائري بذلك، بما يضمن المعاملة المتساوية للمساهمين. (2) لم تلتزم المصارف الخاصة بضمان توزيع الأرباح النقدية على المساهمين، ويتوافق ذلك مع قانون الشركات السوري وقانون الشركات الجزائري، وخالف بنك سورية الدولي الإسلامي النظام الأساسي بشأن توزيع الأرباح. (3) لم تتقيّد المصارف الخاصة بتوزيع حد أدنى من الأرباح، ويتوافق ذلك مع قانون الشركات السوري وقانون الشركات الجزائري. (4) لم يشر تقرير المدقق الخارجي للمخالفات التي ارتكبتها المصارف الخاصة للقوانين والأنظمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، تكلفة الوكالة، توزيع الأرباح، المصارف السورية، قانون الشركات

[1] *Corresponding author*)

Abstract

. This research aims to identify the concept of corporate governance and its im-portance in reducing agency costs, and to evaluate the dividend distribution poli-cies of Syrian private banks (conventional and Islamic) during the period 2017-2023. The descriptive approach was used, and the legal texts contained in the company laws of Syria and Algeria were analyzed. The research reached the follow-ing conclusions: (1) Private banks observed equal treatment of shareholders and did not issue preference shares. Syrian company law permits the issuance of preference shares, while Algerian company law does not, thus ensuring equal treatment of shareholders. (2) Private banks did not guarantee the distribution of cash dividends to shareholders, which is consistent with both Syrian and Algerian company laws. However, the International Islamic Bank of Syria violated its articles of association regarding dividend distribution. (3) Private banks did not adhere to a minimum dividend distribution requirement, which is consistent with both Syrian and Alge-rian company laws. (4) The external auditor's report did not mention any violations of laws and regulations committed by private banks

Keywords :Corporate Governance, Agency Cost, Dividend Distribution, Syrian Banks, Com-pany Law

1.مقدّمة:

تنشأ مشكلة الوكالة Agency Problem في الشركات المساهمة بسبب انفصال الملكية عن الإدارة، وتفويض المديرين بإدارة شؤون الشركة، وتعارض مصالح Conflict of Interest المساهمين والمديرين، ويحاول الموكل "المساهمون" تحفيز الوكيل "المديرين" للعمل من أجل مصلحة الموكل، وتزداد تكلفة الوكالة Agency Cost مع ازدياد الصلاحيات الممنوحة للوكيل . (Armour et al., 2009)ويتم ربط المكافأة الممنوحة للوكيل بنتائج الأعمال من أجل تحفيز الوكيل على زيادة الأرباح وتعظيم قيمة المساهمين. وتسعى مبادئ حوكمة الشركات Corporate Governanceإلى حل مشكلة الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، وتخفيض تكلفة الوكالة.

ويعد حق الحصول على الأرباح أحد الحقوق الأساسية للمساهمين التي ضمنتها مبادئ حوكمة الشركات، ويواجه صغار المساهمين مخاطر اتخاذ الهيئة العامة للمساهمين لقرار عدم توزيع الأرباح وتدويرها للعام التالي، بسبب الاستناد إلى مبدأ الأغلبية، مما يضر بمصالح صغار المساهمين ويدفعهم إلى بيع أسهمهم. واهتم الأدب المحاسبي بدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح، وبيّنت دراسة Narang et al. (2025) ودراسة Mohapatra & Panda

(2022)أن هناك علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح على المساهمين. وبيّنت دراسة وهابي وبراق (2019) ودراسة موسى (2014) أن الشركات المساهمة التي تحقق شروط الحوكمة يكون توزيعها للأرباح أكثر، مما يحدّ من تعارض المصالح ويخفّض تكلفة الوكالة.

تتصف المصارف بطبيعة خاصة تميزها عن بقية الشركات المساهمة، إذ تعمل كوسيط مالي يربط بين أصحاب الفائض وأصحاب العوز المالي، مما أدى إلى اهتمام الجهات الوصائية بإصدار قوانين و أنظمة وأدلة حوكمة خاصة بالقطاع المصرفي، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة، وزيادة ثقة المستثمرين والعملاء، وضمان استقرار النظام المصرفي .

ويعتبر التدقيق الخارجي External Audit والتشريعات والقوانين من أهم آليات حوكمة الشركات، ويقدم المدقق الخارجي تقريره للمساهمين في اجتماع الهيئة العامة، ويجب إعداد التقرير بما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية International Auditing Standards ، وأن يشير إلى مخالفات الشركة لأحكام قانون الشركات أو النظام الأساسي للشركة، بما يضمن حقوق المساهمين.

يركز هذا البحث على تقييم سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة، والتحقق من مراعاتها لحق المساهم في الحصول على الأرباح، وتوافقها مع القوانين والأنظمة النافذة. وإجراء مقارنة بين قانون الشركات السوري وقانون الشركات الجزائري، فيما يتعلق بضمان حقوق المساهمين.

2. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: هل تضمن سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة حق المساهم في الحصول على الأرباح في ظل حوكمة الشركات؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تضمن سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة المعاملة المتساوية للمساهمين؟
- هل تضمن سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة حق المساهم في الحصول على الأرباح؟
- هل تضمن سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة حد أدنى من الأرباح في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح بتأمين هذا الحد؟
- هل يبيّن تقرير المدقق الخارجي المخالفات المرتكبة للقوانين والأنظمة؟

3. أهداف البحث وأهميته

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وآلياتها، وتقييم سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة من خلال التحقق من مراعاتها لحق المساهم في الحصول على

الأرباح، وتوافقها مع القوانين والأنظمة النافذة. وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز حق المساهم في الحصول على الأرباح، بالاستفادة من التشريع الجزائري .

وتتمثل أهمية البحث في أهمية وجود آليات حوكمة فعالة لتخفيض تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة في المصارف السورية الخاصة، وأهمية التشريعات والقوانين والتدقيق الخارجي لضمان حقوق المساهمين. ويساعد التحقق من مراعاة سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة لحقوق المساهمين، والتعرف على موقف المدقق الخارجي تجاه المخالفات المرتكبة، والمقارنة مع قانون الشركات الجزائري، على توجيه نظر الجهات المشرفة على القطاع المصرفي، ومساعدتها على تعديل القوانين بما يضمن تعزيز حقوق المساهمين، بالاستفادة من التشريع الجزائري في هذا المجال.

4. الدراسات السابقة

1.4 .الدراسات السابقة باللغة العربية

- دراسة الفراحين (2024): بعنوان: "حق المساهم في الرقابة على الشركة المساهمة العامة". هدفت الدراسة إلى التحقق من ضمان حق المساهم في الرقابة على الشركات المساهمة وفقاً لقانون الشركات الفلسطيني، وتم اتباع المنهج الوصفي وتحليل النصوص القانونية، وتوصلت الدراسة إلى أن قانون الشركات الفلسطيني أعطى المساهم حق الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها، دون اشتراط تملك عدداً معيناً من الأسهم، أو مضي مدة معينة على اكتسابه صفة العضوية في الشركة، مما يدعم مبدأ المساواة بين المساهمين.
- دراسة سليمان وحسب الله (2024): بعنوان: "حوكمة الشركات وعلاقتها بممارسات توزيع الأرباح في الشركات المسجلة في البورصة". هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي وتوزيع الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية، وتم اتباع المنهج الوصفي وتوزيع استبيان على عدد من العاملين في الشركات المساهمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تبني الشركات لمفهوم حوكمة الشركات وبين تحسين أدائها المالي والتوزيع العادل للأرباح، ووجود علاقة إيجابية بين مبدأ الشفافية والإفصاح والتوزيع العادل للأرباح.
- دراسة خبيشات وقيسي (2024): بعنوان: "تعسف الجمعية العامة كعقبة أمام حق المساهم في الحصول على الأرباح في شركة المساهمة". هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر تعسف الجمعية العامة تجاه حق المساهم في الحصول على الأرباح في الشركات المساهمة في الجزائر، وتم اتباع المنهج الوصفي وتحليل النصوص القانونية، وتوصلت الدراسة إلى أن قانون الشركات الجزائري منع توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وسمح بتوزيع الاحتياطي النظامي والاحتياطي الاختياري إذا سمحت الجمعية العامة للمساهمين بذلك.

- **دراسة قلاب ومرهج (2022): بعنوان: "حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير حوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح وتكلفة الوكالة، في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2010-2019)، وتم اتباع المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير طردي لحوكمة الشركات في سياسة توزيع الأرباح النقدية، وأن ارتفاع نسبة الأرباح النقدية الموزعة تؤدي إلى تخفيض تكلفة الوكالة.**
- **دراسة إسلام (2022): بعنوان: "حماية الأقلية في شركة المساهمة". هدفت الدراسة إلى التحقق من كفاية الآليات التي وضعها المشرع الجزائري لحماية حقوق الأقلية في الشركات المساهمة، وتم اتباع المنهج الوصفي وتحليل النصوص القانونية، وتوصلت الدراسة إلى أن قانون الشركات الجزائري كفل الحماية القانونية لحقوق المساهمين، ومنح المساهمين الحق في رفع دعوى المسؤولية عند الاعتداء على حقوقهم، ويعد المدقق الخارجي مدافعاً عن حقوق المساهمين، ويوجه تقريره للهيئة العامة للمساهمين .**

2.4 .الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- **دراسة :**Burhop & Selgert (2025) **بعنوان: "سياسة توزيع الأرباح: تحليل تجريبي لألمانيا الإمبراطورية". هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الألمانية، وتم اتباع منهجية مراجعة الأدبيات، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات الألمانية توزع أرباحاً على المساهمين بنسب تتراوح بين 25- 50% من الأرباح القابلة للتوزيع، وهناك علاقة طردية بين الربحية والأرباح الموزعة، وأن قانون الشركات الألماني يدعم حقوق المساهمين، ويربط بين حصول أعضاء مجلس الإدارة على المكافآت السنوية وتوزيع أرباح لا تقل عن 4% من رأس المال المدفوع.**
- **دراسة :**Akinsola (2025) **بعنوان: "الآليات القانونية لحماية حقوق مساهمي الأقلية: دليل شامل لحقوق المساهمين وسبل الانتصاف في قانون الشركات". هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات حوكمة الشركات التي تدعم مصالح مساهمي الأقلية، والحماية القانونية لحقوقهم الأساسية وفقاً لقانون الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان والهند وكندا ودول الاتحاد الأوربي، وتم اتباع المنهج الوصفي وتحليل النصوص القانونية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الحماية القانونية لمساهمي الأقلية لحماية مصالحهم ضد تعسف مساهمي الأغلبية، وأن قانون الشركات منحهم الحق في الحصول على حصة عادلة من الأرباح، ورفع الدعاوى القضائية والطعن في القرارات التي تمنعهم من الحصول على هذا الحق.**
- **دراسة :**Hou (2024) **بعنوان: "بحث حول حماية حقوق المساهمين في قانون الشركات". هدفت الدراسة إلى التعرف على و اقع حماية حقوق المساهمين في الصين، وتم اتباع المنهج**

الوصفي وتحليل النصوص القانونية، وتوصلت إلى أن قانون الشركات الصيني يضمن حماية حقوق المساهمين، ومنها: حق الحصول على الأرباح، ولكنه لا يزال بحاجة إلى تحسين من خلال تعزيز الإفصاح المحاسبي، وتوسيع نطاق تطبيق نظام التصويت التراكمي، وتبسيط إجراءات التقاضي .

• دراسة :Handayani & Ibrani (2023) بعنوان: "دور سياسة توزيع الأرباح في تفسير حوكمة الشركات وربحيتها وتأثيرها على قيمة الشركة". هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير حوكمة الشركات والربحية على سياسة توزيع الأرباح وقيمة الشركة في القطاع المصرفي في إندونيسيا، وتم اتباع المنهج الوصفي وتحليل بيانات عدد من المصارف خلال الفترة (2016-2020). وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات لها تأثير سلبي على سياسة توزيع الأرباح، وهناك علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والقيمة السوقية للشركة، وهناك علاقة إيجابية بين الربحية وسياسة توزيع الأرباح وقيمة الشركة.

3.4 .التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اهتمت الدراسات السابقة بموضوع حوكمة الشركات وتحليل النصوص القانونية الواردة في قانون الشركات المتعلقة بضمان حقوق المساهمين، وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف والمنهج المتبع، وتختلف عنها في التركيز على البيئة السورية وتقييم سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة، والتحقق من مدى توافقها مع القوانين والأنظمة النافذة، وموقف المدقق الخارجي من أية مخالفات للقوانين، ومقارنة قانون الشركات السوري مع قانون الشركات الجزائري، للاستفادة من التجربة الجزائرية من أجل تعزيز حقوق المساهمين.

5. منهج البحث :

يتبع البحث المنهج الوصفي، وتحليل النصوص القانونية الواردة في قانون الشركات في سورية والجزائر، وتم الاعتماد على الكتب والأبحاث العلمية، ومقارنة قانون الشركات السوري وقانون الشركات الجزائري، لبناء الإطار النظري للبحث. وفي القسم العملي تم دراسة حالة المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية (2017-2023)، والاطلاع على التقارير المالية السنوية ومحاضر اجتماع الهيئة العامة للمساهمين والنظام الأساسي لهذه المصارف، للإجابة عن أسئلة البحث والتوصل للنتائج.

6. الإطار النظري للبحث

1.6 مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

تعرف حوكمة الشركات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: "القواعد والممارسات التي تنظم العلاقة بين مديري الشركات ومساهميها، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة (OCDE, 2005) ."ويشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال

المساهمين وحصولهم على عائد مناسب، وضمان توظيف أموالهم في استثمارات آمنة، وعدم استغلالها من قبل المديرين لتحقيق منافع خاصة. (درويش، 2007)

تعمل حوكمة الشركات على تخفيض تكلفة الوكالة، وتتضمن تكلفة الوكالة: (أ) تكلفة الرقابة Cost of Control: تتمثل في تكلفة الآليات الرقابية على سلوك المديرين. (ب) تكلفة الثقة Cost of Trust: تتمثل في الإجراءات التي يقوم بها المدير من أجل أن يؤكد أنه شخص موثوق به. (ج) تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost: تتمثل في الانحرافات بين القرارات التي يتخذها المدير والقرارات التي كان يتوجب عليه اتخاذها من أجل تعظيم ثروة المساهمين. (عمار ووقاف، 2023)

توفر مبادئ حوكمة الشركات- التي وضعتها لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 والمعدلة عام 2003- إرشادات للجهات التنظيمية لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي الذي يدعم حوكمة الشركات، وأكدت هذه المبادئ على ضرورة أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية للمساهمين، وحماية حقوق المساهمين، ومنها حق المساهم في الحصول على الأرباح(OCDE, 2005) .

وتلعب حوكمة الشركات دوراً أساسياً في حماية حقوق المساهمين، وضمان التخصيص السليم للموارد، وضمان مساءلة الإدارة ومراعاة مصلحة أصحاب المصلحة (مثل: المساهمين، والإدارة، والعاملين، والعملاء، والدائنين) (Gherghina, 2025) .وتسهم الحوكمة في تحسين ممارسات الإدارة، وتحسين أداء الشركات، وحل مشكلة تعارض المصالح، وزيادة ثقة المستثمرين، وزيادة القيمة السوقية للأسهم. (بوشامي وآخرون، 2022) كما تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي، مما يعزز نشاط السوق المالي، ويزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية. (بن جدو والحاج أحمد، 2025)

2.6 آليات حوكمة الشركات

تعمل آليات حوكمة الشركات على تخفيض تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة، وتخفيض تكلفة الوكالة، وتتمثل هذه الآليات في الآتي :

- مجلس الإدارة: وهو مسؤول عن الرقابة على أعمال الإدارة التنفيذية، وحماية حقوق المساهمين، ويجب ضمان استقلالية مجلس الإدارة من أجل الحد من تعارض المصالح، وتتعلق الاستقلالية بوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة، وفصل منصب المدير التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الإدارة (Florackis & Ozkan, 2008) .
- التدقيق الداخلي: يساعد التدقيق الداخلي على تحقيق أهداف الشركة، وتأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، وتأكيد صحة المعلومات المحاسبية والمالية التي يفصح عنها. (غزالي، 2017)

وللمدقق الداخلي دور فعال في تخفيض تعارض مصالح الإدارة والمساهمين، ويقضي على عدم تماثل المعلومات، ويضفي الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية. (أعمر، 2023)

- التدقيق الخارجي: يتمثل الهدف الأساس للتدقيق الخارجي في الحصول على ضمان معقول بعدم وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال أو خطأ في البيانات المالية (Xiao et al., 2020). ويعتبر المدقق الخارجي وكيلاً عن المساهمين، وترتبط مشكلة الوكالة في اختيار مدقق خارجي غير مؤهل، أو تحيّزه وتسامحه مع سوء السلوك المالي للإدارة، وإن تقديم خدمات تدقيق بجودة عالية يضمن تخفيض تعارض المصالح (Velte, 2023).
- التشريعات والقوانين: تعمل التشريعات والقوانين على تخفيض تكاليف الوكالة وحماية حقوق أصحاب المصلحة، مثل: القيود المفروضة على توزيعات الأرباح، أو متطلبات الحد الأدنى للرسملة، والقواعد الواجب التقيد بها عند تحقيق خسائر كبيرة (Armour et al., 2009). وبيّنت دراسة Handayani et al (2023) أهمية توفير الحماية القانونية من أجل تجنب الخسائر التي يتحملها صغار المساهمين نتيجة تعارض المصالح الناجمة عن اختلاف الأهداف وتفضيلات المخاطر بين الأطراف المختلفة. وبيّنت دراسة (La Porta et al., 2000) أن توزيعات الأرباح الأعلى في الشركات المساهمة هي نتيجة للحماية القانونية لحقوق المساهمين.

وتتميز المصارف الإسلامية بأنها تقدم الخدمات المصرفية بالالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتتعدد صيغ التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية. (شاكري، 2022) وتتوسع آليات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لتشمل: التدقيق الشرعي الداخلي، والتدقيق الشرعي الخارجي.

3.6 سياسة توزيع الأرباح

تتخذ الهيئة العامة للمساهمين قرار توزيع الأرباح بالاستناد إلى قانون الأغلبية، ويتم توزيع الأرباح على المساهمين عن طريق توزيع أرباح نقدية، أو توزيع أسهم مجانية بنسبة مساهمة كل مساهم في رأس المال (Dembele, 2022). وتمنع القوانين توزيع أرباح صورية على المساهمين، وهي الأرباح الموزعة على أساس ميزانية غير صحيحة، وإن توزيع الأرباح الصورية يشكل اعتداءً على رأس مال الشركة، ويؤدي إلى إنقاص الضمان العام للدائنين. (جويدة، وتقي الدين، 2023)

قدّم الأدب المحاسبي العديد من الدوافع وراء توزيع الأرباح في الشركات المساهمة، وبيّنت دراسة زلوم والقطيشات (2025) أن سياسة توزيع الأرباح تؤثر في قيمة الشركة، وتؤثر في قرارات المساهمين وتشجعهم على الاحتفاظ بالأسهم، وتجذب مستثمرين جدد. وبيّنت دراسة عطية (2021) أن توزيعات الأرباح تعتبر إشارة لإرسال معلومات عن التنبؤ الحالي والمستقبلي لأرباح الشركة وأدائها، وتؤدي إلى تخفيض مشكلة الوكالة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات

بين الأطراف الداخلية والمساهمين. وبيّنت دراسة Rodrigues et al. (2020) أن الشركات ذات الحجم الكبير لديها احتمال أعلى لتوزيع الأرباح.

يرى الباحثان أن الشركات الناجحة هي الشركات التي تستطيع التوفيق بين جودة الحوكمة وحقوق مختلف الأطراف، ومنها حق المساهم في الحصول على الأرباح، وهذا يقع- بشكل رئيس- على عاتق مجلس الإدارة، ويجب أن تضمن التشريعات والقوانين حماية حقوق المساهمين.

4.6 مقارنة بين قانون الشركات في سورية والجزائر

- المعاملة المتساوية للمساهمين: سمحت المادة 91 من قانون الشركات السوري بإصدار أسهم امتياز لحاملها معاملة تفضيلية عند توزيع الأرباح، بينما منع قانون الشركات الجزائري (المادة 715 مكرر 42) إصدار هذه الأسهم، بما يتوافق مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي منع إصدار أسهم امتياز، وذلك بموجب القرار رقم 63 لعام 1992، والقرار رقم 130 لعام 2003، الصادرين عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي. ويعتبر إصدار أسهم الامتياز تهديداً للمعاملة المتساوية للمساهمين.
- ضمان توزيع الأرباح على المساهمين: لم يلزم قانون الشركات السوري توزيع أرباح على المساهمين، وقيّدت المادة 120 حق المساهم في الحصول على الأرباح بصدور قرار الهيئة العامة للمساهمين، ويتوافق ذلك مع قانون الشركات الجزائري. ومن أجل تخفيض تعارض المصالح، تقيّد بعض القوانين والأنظمة حصول أعضاء مجلس الإدارة على المكافآت بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين، ولم تقيّد المادة 156 من قانون الشركات السوري حصول أعضاء مجلس الإدارة على المكافآت السنوية بتوزيع الأرباح، بينما قيّدت المادة 727 من قانون الشركات الجزائري حصول أعضاء مجلس الإدارة على المكافآت بتوزيع أرباح على المساهمين .
- ضمان حد أدنى من الأرباح في السنوات التي لا تسمح بتأمين هذا الحد: قيّدت المادة 197 من قانون الشركات السوري حصول المساهمين على حد أدنى من الأرباح في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح بتأمين هذا الحد، بأن ينص على ذلك النظام الأساسي للشركة، وسمحت باستخدام الاحتياطي القانوني لتأمين هذا الحد. وذكرت المادة 119 أنه لا يجوز للهيئة العامة للمساهمين تخفيض النسبة الواجب توزيعها من الأرباح على المساهمين المحددة في النظام الأساسي للشركة، وأجازت ذلك بقبول جميع المساهمين كتابياً، أو بتصويت يشترك فيه جميع المساهمين في الهيئة العامة غير العادية ويصدر بالإجماع. ولم يلزم قانون الشركات الجزائري توزيع حد أدنى من الأرباح على المساهمين.

7. القسم العملي

1.7 لمحة عن المصارف السورية الخاصة

تم السماح بتأسيس المصارف الخاصة التقليدية في سورية بموجب القانون رقم 28 لعام 2001، وحدد الحد الأدنى لرأس المال بمبلغ 1.5 مليار ليرة سورية، وتم السماح بتأسيس المصارف الخاصة الإسلامية بموجب المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، وحدد الحد الأدنى لرأس المال بمبلغ 5 مليار ليرة سورية. وفي عام 2010 تم إصدار القانون رقم 3 الذي رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف الخاصة التقليدية إلى 10 مليار ليرة سورية، وللمصارف الخاصة الإسلامية إلى 15 مليار ليرة سورية. ومُنحت المصارف مهلة ثلاث سنوات لزيادة رأس المال، وتم تمديد المهلة عدة مرات. (القانون رقم 28 لعام 2001، والقانون رقم 3 لعام 2010) والمصارف السورية الخاصة ملزمة باتباع قواعد حوكمة الشركات المساهمة الصادرة عن هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية عام 2008، وأكدت هذه القواعد على حق المساهم في الحصول على الأرباح التي يتقرر توزيعها، وحق إقامة دعوى بطلان أي قرار متخذ من الهيئة العامة أو مجلس الإدارة مخالفاً لأحكام القانون أو النظام الأساسي للشركة، وألزمت المدقق الخارجي بإبلاغ الهيئة عن المخالفات التي ترتكبها الشركة تجاه قانون الشركات أو النظام الأساسي. (القرار رقم 31/م عام 2008)

وفي عام 2009 أصدر مصرف سورية المركزي "دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية" و"دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية"، وأكّد على ضرورة تشكيل لجان الحوكمة في المصارف الخاصة، وأوكل لها مسؤولية وضع إطار ودليل الحوكمة، ومراقبة تنفيذه وتعديله عند الضرورة، وأوجب أن يكفل إطار الحوكمة حماية حقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية لجميع المساهمين .

2.7 مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في المصارف السورية الخاصة وعددها 15 مصرفاً (11 مصرفاً خاصاً تقليدياً و 4 مصارف خاصة إسلامية)، وهي مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل، نظراً لصغر حجم مجتمع البحث .

3.7 الأرباح الموزعة خلال الفترة المدروسة

تم الرجوع إلى التقارير السنوية للمصارف السورية الخاصة ومحاضر اجتماع الهيئات العامة للمساهمين، المنشورة على الموقع الإلكتروني لهيئة الأسواق والأوراق المالية السورية، من أجل التعرف على القرارات المتخذة بشأن توزيع الأرباح خلال الفترة الزمنية (2017-2023). كما هو موضح في الجدول رقم (1) وتبيّن لنا الآتي:

الجدول 1. توزيعات الأرباح في المصارف السورية الخاصة خلال الفترة الزمنية (2017-2023)

اسم المصرف	تاريخ التأسيس	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2003	خسائر	خسائر	تدوير الأرباح	أسهم منحة	خسائر	أسهم منحة	أسهم منحة
بنك سورية والمهجر	2003	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2003	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة
البنك العربي	2004	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر
بنك الائتمان الأهلي	2005	خسائر	خسائر	أسهم منحة	خسائر	الربح صفر	أسهم منحة	تدوير الأرباح
شهبا بنك	2005	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر
بنك سورية والخليج	2006	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	تدوير الأرباح	تدوير الأرباح	تدوير الأرباح
بنك الشام	2006	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة
بنك سورية الدولي الإسلامي	2007	أسهم منحة	أسهم منحة	تدوير الأرباح	تدوير الأرباح	تدوير الأرباح	توزيع نقدي	تدوير الأرباح
بنك بركة	2007	توزيع نقدي	توزيع نقدي وأسهم منحة	أسهم منحة	تدوير الأرباح	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة
مصرف فرنسبنك	2008	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر
بنك الأردن	2008	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	خسائر	أسهم منحة
بنك	2008	أسهم	تدوير	أسهم	تدوير	أسهم	خسائر	أسهم

الشرق		منحة	الأرباح	منحة	الأرباح	منحة	الأرباح	منحة
بنك قطر الوطني	2009	خسائر	خسائر	خسائر	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة	أسهم منحة
البنك الوطني الإسلامي	2021	-	-	-	-	خسائر	-	خسائر

المصدر: من إعداد الباحثَين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف ومحاضر اجتماع الهيئات العامة للمساهمين

- **في عام 2017 حققت 8 مصارف خسائر، وحققت 6 مصارف أرباحاً، وزعت 5 مصارف أسهم منحة من أجل زيادة رأس المال للحد الأدنى المحدد في القانون رقم 3 لعام 2010، و انفرد بنك بركة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من رأس المال، ولم يوزع أسهم منحة (على الرغم أن رأس ماله كان أقل من الحد الأدنى المحدد).**
- **في عام 2018 حققت 8 مصارف خسائر، وحققت 6 مصارف أرباحاً، وزعت 4 مصارف أسهم منحة (وصل رأس مال بنك سورية الدولي الإسلامي للحد الأدنى المحدد)، وتم تدوير الأرباح في بنك واحد هو بنك الشرق (على الرغم من أن رأس ماله أقل من الحد الأدنى المحدد)، و انفرد بنك بركة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 5% إضافة إلى توزيع أسهم منحة .**
- **في عام 2019 حققت 6 مصارف خسائر، وحققت 8 مصارف أرباحاً، وزعت 6 مصارف أسهم منحة، وتم تدوير الأرباح في مصرفين هما: المصرف الدولي للتجارة والتمويل (على الرغم من أن رأس ماله أقل من الحد الأدنى المحدد) وبنك سورية الدولي الإسلامي. ولم يتم توزيع أرباح نقدية في أي مصرف خاص التزاماً بالتعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال جائحة كوفيد-19، التي ألزمت المصارف الخاصة عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين، وسمحت فقط بتوزيع أسهم مجانية بهدف تعزيز متانة المصارف.**
- **في عام 2020 حققت 7 مصارف خسائر، وحققت 7 مصارف أرباحاً، وزعت 4 مصارف أسهم منحة (وصل رأس مال بنك بيمو السعودي الفرنسي للحد الأدنى المحدد)، وتم تدوير الأرباح في 3 مصارف (بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك بركة وبنك الشرق). ولم يتم توزيع أرباح نقدية في أي مصرف خاص التزاماً بالتعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي.**
- **في عام 2021 حققت 6 مصارف خسائر، وحققت 7 مصارف أرباحاً، ولم يحقق بنك الائتمان الأهلي أية أرباح أو خسائر، وزعت 5 مصارف أسهم منحة، وتم تدوير الأرباح في بنك**

سورية والخليج وبنك سورية الدولي الإسلامي. ولم يتم توزيع أرباح نقدية في أي مصرف خاص التزاماً بالتعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

- في عام 2022 حققت 6 مصارف خسائر، وحققت 7 مصارف أرباحاً، وزعت 5 مصارف أسهم منحة، وتم تدوير الأرباح في مصرف واحد هو بنك سورية والخليج، ووزعت أرباح نقدية (بنسبة 5% من رأس المال) في مصرف واحد هو بنك سورية الدولي الإسلامي الذي حصل على استثناء خاص من مصرف سورية المركزي.
- في عام 2023 حققت 4 مصارف خسائر، وحققت 10 مصارف أرباحاً، وزعت 7 مصارف أسهم منحة، وتم تدوير الأرباح في 3 مصارف (بنك الائتمان الأهلي وبنك سورية والخليج وبنك سورية الدولي الإسلامي). ولم يتم توزيع أرباح نقدية في أي مصرف خاص التزاماً بالتعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

4.7 النتائج والمناقشة

للإجابة عن أسئلة البحث تم الاطلاع على التقارير السنوية للمصارف الخاصة ومحاضر اجتماع الهيئات العامة للمساهمين، وتقارير المدقق الخارجي، والنظام الأساسي لهذه المصارف، وتبيّن لنا الآتي:

- المعاملة المتساوية للمساهمين :

بيّنت التقارير السنوية أن سياسة توزيع الأرباح في المصارف السورية الخاصة راعت المعاملة المتساوية للمساهمين، ولم يصدر أي مصرف أسهم امتياز لها معاملة تفضيلية عند توزيع الأرباح.

- ضمان توزيع الأرباح على المساهمين:

1(انفرد النظام الأساسي لبنك سورية الدولي الإسلامي بإلزام توزيع الأرباح على المساهمين، ومنحت المادة 34 منه الهيئة العامة العادية صلاحية تعيين الأرباح التي يجب توزيعها، ونصت المادة 35 على وجوب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة اقتراحاً بتوزيع الأرباح .

2(بيّنت التقارير السنوية ومحاضر اجتماع الهيئة العامة للمساهمين أن سياسة توزيع الأرباح في المصارف لم تضمن توزيع أرباح نقدية على المساهمين، وتم تدوير الأرباح المحققة في المصارف الر ابحة 12 مرة، وتم إجراء توزيع نقدي للأرباح 3 مرات.

3(بيّنت التقارير السنوية أن الأرباح المحققة المدورة للعديد من المصارف تجاوزت حجم رأس المال، وفي نهاية عام 2023 تجاوزت الأرباح المحققة المدورة في المصرف الدولي للتجارة والتمويل

3 أضعاف رأس المال، وتجاوزت الأرباح المحققة المدورة في بنك سورية والخليج وبنك الشام وبنك قطر الوطني ضعفَي رأس المال، وتجاوزت الأرباح المحققة المدورة في بنك سورية الدولي الإسلامي 6 أضعاف رأس المال، وتجاوزت الأرباح المحققة المدورة في بنك الشرق 4 أضعاف رأس المال .

4(بيّنت محاضر اجتماع الهيئات العامة للمساهمين أنه تم اتخاذ قرار تدوير الأرباح بمو افقة أغلبية المساهمين الحاضرين في الاجتماع بنسبة 58% من حالات تدوير الأرباح، وتم اتخاذ قرار تدوير الأرباح بإجماع المساهمين بنسبة 42% من حالات تدوير الأرباح. مما يظهر تعارض مصالح الأطراف المختلفة، وحرمان صغار المساهمين من الحصول على عائد مقابل استثمار أموالهم في الشركة .

5(حقق بنك سورية الدولي الإسلامي أرباحاً خلال الفترة المدروسة، ووزّع أسهم منحة مرتين ليصل رأس ماله للحد الأدنى المحدد، وتم تدوير الأرباح 4 مرات، وتوزيع الأرباح نقداً مرة واحدة في عام 2022 بنسبة 20% من رأس المال، مخالفاً بذلك نظامه الأساسي الذي أوجب توزيع الأرباح على المساهمين، ويعود السبب لتعاميم مصرف سورية المركزي التي منعت توزيع أرباح نقدية .

6(وزّعت المصارف الخاصة أسهم منحة للوصول إلى رأس المال المحدد في القانون رقم 3 لعام 2010، واستمرت بعض المصارف بتوزيع أسهم منحة بسبب منع التعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي توزيع أرباح نقدية، مما أدى إلى تجاوز رأس مال بعض المصارف للحد الأدنى المحدد، وفي نهاية عام 2023 وصل رأس مال المصرف الدولي للتجارة والتمويل لمبلغ 10.5 مليار ليرة سورية، ووصل رأس مال بنك بيمو السعودي الفرنسي لمبلغ 15 مليار ليرة سورية، ووصل رأس مال بنك بركة لمبلغ 60 مليار ليرة سورية (4 أضعاف الحد الأدنى المحدد)، وتجاوز رأس مال بنك قطر الوطني 21 مليار ليرة سورية. وإن إصدار أسهم منحة يؤدي إلى تخفيض السعر المرجعي للسهم، واضطرار بعض المساهمين لبيع جزء من أسهمهم للحصول على السيولة، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة مساهمتهم برأس مال المصرف.

7(لم تقيّد المصارف حصول أعضاء مجلس الإدارة على المكافآت بتوزيع أرباح على المساهمين، ويتو افق ذلك مع النظام الأساسي لها، باستثناء النظام الأساسي لبنك بركة الذي قيّدت المادة 33 منه حصول أعضاء مجلس الإدارة على مكافآت بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة لا تقل عن 5% من رأس المال .

- **ضمان حد أدنى من الأرباح في السنوات التي لا تسمح بتأمين هذا الحد:**

بيّنت التقارير السنوية أن المصارف التي عانت من الخسائر لم توزع أية أرباح عن طريق الاحتياطيات المحتجزة، ويتو افق ذلك مع قانون الشركات السوري، والنظام الأساسي لهذه المصارف .

وانفرد النظام الأساسي لبنك سورية الدولي الإسلامي بإلزام المصرف بتأمين حد أدنى من الأرباح في السنوات التي لا تسمح بتأمين هذا الحد، ونصت المادة 61 منه على استخدام الاحتياطي الإجباري لتأمين هذا الحد بما لا يتجاوز نسبة 5% من رأس المال سنوياً.

- **بيان تقرير المدقق الخارجي المخالفات المرتكبة للقو انين والأنظمة :**

1(لم يبيّن تقرير المدقق الخارجي في بنك سورية الدولي الإسلامي أية إشارة للمخالفات التي ارتكبها المصرف لنظامه الأساسي في الأعوام 2019، 2020، 2021، 2023، حيث لم يوزّع الأرباح على المساهمين وقام بتدويرها بالكامل .

2(لم يبيّن تقرير المدقق الخارجي في بنك بركة أية إشارة للمخالفة التي ارتكبها المصرف لنظامه الأساسي عام 2020، حيث قيّدت المادة 33 منه حصول أعضاء مجلس الإدارة على مكافآت بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة لا تقل عن 5% من رأس المال. ومنح المصرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، وتم تدوير الأرباح بالكامل ولم يتم توزيع أية أرباح على المساهمين .

3(حققت 3 مصارف خسائر في السنوات المدروسة كافة، وهي: البنك العربي، وشهبا بنك، ومصرف فرنسبنك. وتجاوزت الخسائر المحققة المدورة رأس المال، وكان رأس المال أقل من الحد الأدنى المحدد. ويشكل ذلك مخالفة للمادة 103 من قانون الشركات، والتي جاء فيها أنه إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة، أو تخفيض رأس المال بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً، أو حلّ الشركة وتصفيتها. ولم يذكر تقرير المدقق الخارجي أية إشارة لتأثير الخسائر المتراكمة على مبدأ الاستمرارية، مخالفاً بذلك معايير التدقيق الدولية، ومخالفاً قواعد حوكمة الشركات المساهمة الصادرة عن هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية، التي ألزمت المدقق الخارجي بإبلاغ الهيئة عن المخالفات التي ترتكبها الشركة تجاه قانون الشركات.

8. الخاتمة

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1(راعت إدارة المصارف السورية الخاصة المعاملة المتساوية للمساهمين، وتعتبر الأسهم كافة أسهم عادية. وسمحت المادة 91 من قانون الشركات السوري إصدار أسهم امتياز لها معاملة تفضيلية عند توزيع الأرباح، ولم يسمح قانون الشركات الجزائري (المادة 715 مكرر 42) بإصدار هذه الأسهم، بما يتوافق مع القرارات الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ويضمن المعاملة المتساوية للمساهمين.

2(لم تلتزم المصارف السورية الخاصة خلال الفترة المدروسة بضمان توزيع أرباح نقدية على المساهمين، ووزعت معظم المصارف أسهم منحة بهدف زيادة رأس المال والالتزام بالتعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وانفرد النظام الأساسي لبنك سورية الدولي الإسلامي بإلزام توزيع الأرباح على المساهمين، لكنه ارتكب مخالفة للنظام الأساسي ولم يوزع الأرباح في السنوات المدروسة كافة. ولم تلزم المادة 120 من قانون الشركات السوري بتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين، ويتوافق ذلك مع قانون الشركات الجزائري، وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مما يفسح المجال أمام اتخاذ قرار تعسفي بتدوير الأرباح ومنع توزيعها على المساهمين.

3(لم تقيّد المصارف السورية الخاصة حصول أعضاء مجلس الإدارة على المكافآت بتوزيع أرباح على المساهمين، ويتوافق ذلك مع النظام الأساسي لها، باستثناء النظام الأساسي لبنك بركة الذي قيّد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح، لكنه في عام 2020 ارتكب مخالفة للنظام الأساسي، ومنح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، ولم يوزّع الأرباح على المساهمين. ولم تقيّد المادة 156 من قانون الشركات السوري مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح، بينما قيّد قانون الشركات الجزائري (المادة 727) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح، ويعتبر ذلك حماية لحقوق المساهمين، حيث يخضع توزيع الأرباح في الشركات المساهمة لقانون الأغلبية، مما يشكل مساساً بحقوق مساهمي الأقلية.

4(لم تتقيّد المصارف التي عانت من الخسائر بتوزيع حد أدنى من الأرباح، ويتوافق ذلك مع قانون الشركات السوري (المادتين 119 و 197)، وقانون الشركات الجزائري، والنظام الأساسي لهذه المصارف. وانفرد النظام الأساسي لبنك سورية الدولي الإسلامي بإلزام المصرف بتأمين حد أدنى من الأرباح في السنوات التي لا تسمح بتأمين هذا الحد،

5(لم يشر تقرير المدقق الخارجي للمخالفات التي ارتكبتها المصارف الخاصة للقوانين والأنظمة،

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، نقدم التوصيات الآتية:

1(تعديل المادة 91 من قانون الشركات السوري، ومنع إصدار أسهم امتياز بما يتوافق مع قانون الشركات الجزائري (المادة 715 مكرر 42)، والقرارات الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي، ويضمن المعاملة المتساوية للمساهمين .

2(تعديل المادة 120 من قانون الشركات السوري، وإلزام الشركات المساهمة بتوزيع حد أدنى من الأرباح لا يقل عن 5% من رأس المال، مما يسهم في حل مشكلة تعارض المصالح.

3(إن حصول أعضاء مجلس الإدارة على المكافآت وعدم توزيع الأرباح على المساهمين، يثير مشكلة وكالة. ولا بد من تعديل المادة 156 من قانون الشركات السوري، وتقييد توزيع المكافآت بتوزيع حد أدنى من الأرباح على المساهمين لا يقل عن 5% من رأس المال، ما لم يحدد النظام الأساسي للشركة نسبة أعلى. وذلك بما يتو افق مع قانون الشركات الجز ائري (المادة 727.(

4(تعديل المادتين 119 و197 من قانون الشركات السوري وإلزام الشركات المساهمة بتوزيع حد أدنى من الربح بنسبة لا تتجاوز 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح بتوزيع هذه النسبة، واستخدام الاحتياطي الاختياري وما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري لتوزيع هذا الحد.

5(التزام المدقق الخارجي بالإشارة في تقريره للمخالفات التي ارتكبتها المصارف للقو انين والأنظمة،

6(عدم تقييد التعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي المصارف الخاصة في توزيع الأرباح النقدية، ومنح الحرية للمصارف لاتخاذ القرارات التي تناسب أوضاعها المالية.

7(القيام بأبحاث مستقبلية لتقييم سياسة توزيع الأرباح في الشركات السورية المساهمة من مختلف القطاعات الاقتصادية، نظراً لأهميتها في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1) إسلام، حسناوي. (2022). حماية الأقلية في شركة المساهمة. رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر-https://repository.univ . msila.dz/items/ea573237-ec55-455c-84f4-664b0b6f152c

2) أعمر، عبد الحميد. (2023). دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجزائر، 7(1)، 188-207 . https://asjp.cerist.dz/en/article/224184

3) بن جدو، أمينة، والحاج أحمد، فوزي. (2025). مدى مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيكس. مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، 10(1)، 599-618.

4) https://asjp.cerist.dz/en/article/265905

5) بوشامي، عبد القادر، سريدي، أحمد، وتشيكوا، عبد القادر. (2022). نماذج حوكمة الشركات في العالم: دراسة تجارب دولية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الجزائر، 7(2)، 588-607 . https://asjp.cerist.dz/en/article/203564

6) جويدة، عماري، وتقي الدين، عماري. (2023). المسؤولية الجزائية لهيئات التسيير التقليدية على مالية شركة المساهمة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، 19(31)، 383-402 . https://asjp.cerist.dz/en/article/216365

7) خبيشات، نبيلة، وقيسي، سامية. (2024). تعسف الجمعية العامة كعقبة أمام حق المساهم في الحصول على الأرباح في شركة المساهمة. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 8(2)، 202-224 .

8) https://asjp.cerist.dz/en/article/238303

9) درويش، عدنان حيدر. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

10) زلوم، نضال عمر، والقطيشات، حسام ساهر. (2025). أثر الخبرة المحاسبية لأعضاء مجلس الإدارة في سياسة توزيع الأرباح: الدور المعدل لتنوع الجنس: دليل من الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 21(1)، 82-102.

11) https://doi.org/10.35516/jjba.v21i1.759

12) سليمان، حسين حسن علي، وحسب الله، أحمد فؤاد. (2024). حوكمة الشركات وعلاقتها بممارسات توزيع الأرباح في الشركات المسجلة في البورصة. مجلة البحوث الإدارية، مصر، 42(3)، 1-41 . https://doi.org/10.21608/jso.2024.281347.1286

13) شاكري، سمية. (2022). المصرف الإسلامي آلية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 12(1)، 1090-1107 . https://asjp.cerist.dz/en/article/197023

14) عمار، قصي علي، ووقاف، يوسف أحمد. (2023). حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السورية. مجلة جامعة تشرين: العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، 45(3)، 48-66.

15) https://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/14671

16) عطية، متولي السيد متولي. (2021). أثر سياسة توزيع الأرباح وهيكل رأس المال على القيمة السوقية للمصارف السعودية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، 6(2)، 475-513 . https://asjp.cerist.dz/en/article/177198

17) غزالي، زينب، 2017، أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح: دراسة لعينة من الشركات السعودية المدرجة. مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، 13، 288-307 . https://asjp.cerist.dz/en/article/35096

18) الفراحين، أماني. (2024). حق المساهم في الرقابة على الشركة المساهمة العامة. المجلة العصرية للدراسات القانونية، فلسطين، 2(1)، 378-405 . https://doi.org/10.70411/MJLS.2.1.2024

19) قلاب، فارس حلمي، ومرهج، منذر عبد الكريم. (2022). حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة حماة، سورية، 5 (5)، 164-183.

20) https://hama-univ.edu.sy/ojs/index.php/huj/article/view/1167

21) موسى، علاّم محمد. (2014). أثر جودة حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في سوق الكويت المالية. مجلة الإدارة العامة، السعودية، 54(3)، 453-496 .

22) https://www.researchgate.net/publication/305682316_athr_jwdt_hwkmt_alshrkat_ly_syast_twzy_alarbah_fy_swq_alkwyt_almalyt

23) **وهابي، طارق، وبراق، محمد. (2019). إسهامات حوكمة الشركات في ترشيد سياسة توزيع الأرباح: دراسة عينة من شركات المساهمة الجزائرية. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، الجزائر، 13(2)، 1-11.**

24) https://asjp.cerist.dz/en/article/101334

25) **القوانين والقرارات والأدلة الصادرة عن الهيئات الرسمية**

26) **القانون التجاري لعام 2007، الجزائر** https://www.drcbatna.dz/DocPDF/Lois/ACom.pdf .

27) **قانون الشركات السوري الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.**

28) **القرار رقم 63 (7/1) الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي بشأن الأسواق المالية، أيار 1992** https://iifa-aifi.org/ar/1845.html 1/7.

29) **القرار رقم 130 (14/4) الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي بشأن "الشركات الحديثة: الشركات القابضة وغيرها وأحكامها الشرعية"، كانون الثاني 2003.**

30) **القانون رقم 3 لعام 2010 بخصوص رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف التقليدية والإسلامية في سورية.**

31) **المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 بخصوص تأسيس المصارف الخاصة الإسلامية في سورية.**

32) **القانون رقم 28 لعام 2001 بخصوص تأسيس المصارف الخاصة التقليدية في سورية.**

33) **القرار رقم 31/م المتعلق بنظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات: قواعد حوكمة الشركات المساهمة، الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية، أيار، سورية، 2008.**

34) **دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، منشورات مصرف سورية المركزي، ، سورية، 2009.**

35) Akinsola, O. K. (2025). The Legal Mechanisms for Protecting Minority Shareholders: A Comprehensive Guide to Sharehold-er Rights and Remedies in Corporate Law, Chrisland University, Nigeria.

36) https://www.researchgate.net/publication/388658579_The_Legal_Mechanisms_for_Protecting_Minority_Shareholders_A_Comprehensive_Guide_to_Shareholder_Rights_and_Remedies_in_Corporate_Law

37) Armour, J., Hansmann, H., & Kraakman, R. (2009). Agency Problems, Legal Strategies, and Enforcemment. Discussion Paper, The John M. Olin Center for Law, Economics, and Business, Harvard Law School, Cambridge.

38) http://www.law.harvard.edu/programs/olin_center/papers/pdf/Kraakman_644.pdf

39) Burhop, C., & Selgert, F. (2025). Dividend Policy: An Empirical Analysis for Imperial Germany. German Economic Review, April, 1-35. https://doi.org/10.1515/ger-2024-0039

40) Boučková, M. (2015). Management Accounting and Agency Theory. Procedia Economics and Finance, 25, 5-13.

41) https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00707-8

42) Dembele, K. (2022). The Right to Dividends: Can Shareholders Still Receive Dividends in Case of Legal Dissolution? Inter-national Journal of Science and Society, 4(3), 112-117. https://doi.org/10.54783/ijsoc.v4i3.504

43) Florackis, C. & Ozkan, A. (2008). Agency Costs and Corporate Governance Mechanisms: Evidence for UK firms. Internation-al Journal of Managerial Finance, 4(1), 37-59. https://doi.org/10.1108/17439130810837375

44) Gherghina, S. C. (2025). Featured Papers in Corporate Finance and Governance. Journal of Risk and Financial Management, 18(4), 1-7. https://doi.org/10.3390/jrfm18040220

45) Handayani, Y. D., & Ibrani, E. Y. (2023). The Role of Dividend Policy in Explaining Corporate Governance and Profitability on Firm Value. Ekuilibrium: Jurnal Ilmiah Bidang Ilmu Ekonomi, 18(1), 22-36.

46) https://doi.org/10.24269/ekuilibrium.v18i1.2023.pp22-36

47) Handayani, T., Widianti, H., Sulistyawati, D. R., & Andini, R. (2023). Literature Review: Dividend Policy, Agency Theory and Corporate Governance. In Tegal International Conference on Applied Social Science & Humanities (TICASSH), 117-123. https://doi.org/10.2991/978-2-494069-09-1_16

48) Hou, X. (2024). Research on the Protection of Shareholders' Rights in Company Law. Science of Law Journal, Canada, 3(5), 146-153. https://doi.org/10.23977/law.2024.030522

49) La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F.,Shleifer, A., & Robert, W. V. (2000). Agency Problems and Dividend Policies Around the World. The Journal of Finance, 55(1), 1–33. https://doi.org/10.1111/0022-1082.00199

50) miloud, larbibenhadjar, & bensaber, belkacem. (2021). The legal challenge of cloud computing under e-government in Algeria: concerns and trends. *Journal of Social Sciences and Humanities* , *10*(02), 504. Retrieved from https://journals.univ-msila.dz/index.php/JOSSH/article/view/5562

51) Mohapatra, D. D., & Panda, p. (2022). Impact of Corporate Governance on Dividend Policy: A Systematic Literature Review of Last Two Decades. Cogent Business & management, 9(1), 1-18. https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2114308

52) Narang, N., Gupta, S. and Tripathy, N. (2025). Dynamics of Corporate Governance and Dividend Policy Alliance: A Me-ta-Analytical Approach. Corporate Governance, 25(2), 180-210. https://doi.org/10.1108/CG-05-2023-0183

53) OCDE. (2005). The OECD Principles of Corporate Governance. Contaduría y Administración Journal, October, No. 216. https://doi.org/10.22201/fca.24488410e.2005.562

54) Rodrigues, R., Felicio, J. A., & Matos, P. V. (2020). Corporate Governance and Dividend policy in the presence of Controlling Shareholders. Journal of Risk and Financial management, 13(162), 1-15. https://doi.org/10.3390/jrfm13080162

55) Velte, P. (2023). The Impact of External Auditors on Firms' Financial Restatements: A Review of Archival Studies and Implications for Future Research. Management Review Quarterly, 73(3), 959–985. https://doi.org/10.1007/s11301-022-00264-x

56) Xiao, T., Geng C., & Yuan, C. (2020). How Audit Effort Affects Audit Quality: An Audit Process and Audit Output Perspec-tive. China Journal of Accounting Research, 13(1), 109-127. https://doi.org/10.1016/j.cjar.2020.02.002